مكان شيء آخر فلك ان فيه تخصيص شيء بشيء

دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء
مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين و
جعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في
الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا
او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر
ينافي الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي
تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا
او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في
اهماله هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر
قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا
خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن او المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا لا نسلم
عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي
بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي اعتقد فيه
المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وفي الايضاح ما يصح قول المصنف ان السكاكي
لم يشترط

فقط

حتى

لم يشترط

في بيان طرق القصر وهي اربعة

الصفة

لم يشترط في قصر التعيين تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين
لجواز ان يكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بيّن في الشرح وقصر التعيين اعم
من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر الافراد
او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور منها ههنا اربعة
وغيرها قد سبق ذكره كالاستثناء المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره اي
قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثّل
بمثالين لان الاول الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف
والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد فان قلت
اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا
بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت
الفائدة فيه على رد الخطأ فيه اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم التنبيه
وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر
لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد
بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب
على زعمه اورد للقلب مثالا تنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة على الموصوف
حيث كان

في بيان القصر بالعطف

يصلح

فان فيه مثالا اذا حدا يصلح مثالا لها ولما كان كل ما يصلح مثالا لها مثالا للقصر

التعييني لم يتعرض لذكره وكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك

في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا او

قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب

اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما

زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان

انما ولا العاطفة انما تستعملان في الكلام المعتد به لقصر التعيين دون الافراد

واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن

الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون

في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام

يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا

في افادته القصر وفي تضمنه ما والا بينه بثلاثة اوجه واشار الى الاول بقوله

فقال بقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم

الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع لما مر اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام

ان في الآية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع

الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة

لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها

والعائد محذوف

معنى

بحرم المبني للفاعل فلا يخفى والمعنى ان الذي حرم الله عليكم هو الميتة وهذا
يفيد القصر لما مر في نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق
يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى
ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة
لها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى
والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا
واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما
كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولة اي الذي حرم عليكم هو
الميتة ويرجح هذا ابقاء ان على ما هو اصلها في اختيار كونها موصولة
مع ان الزجاج اختار انها كافة والى الثاني فعال ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما والى الثالث ولصحة انفصال الضمير
معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر
ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض
ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح
باسمه فقال الفرزدق انا الذايد من الزود وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس

المنطلق

اسم كتاب

بهر الحامي الذمار اذا حمي ما لم يحمه وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير عن
عامله واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان انه محمول على الضرورة لانه كان يصح
ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة واسم ان
اذ لا ضرورة في العدول من لفظ الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم
الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان
الانسب ذكر التنافي لان التميمية والقيسية ان تنافيا فهذا مثال لقصر الافراد
والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا
بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف
من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق
السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما
الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم
النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو اي لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير اي لا عمرو ولا بكر

زيد

في بيان الاصل في الثلثة الباقية

في بيان النفي بلا العطف لا يجامع النفي والاستثناء

وحذف المضاف اليه من غير وبني هو على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة
ان لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس او نحوه اي لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه
وما يشبه ذلك والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي وهو ظاهر
كالنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني
اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام
المصنفين لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها
من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت عنه بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما
يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعني به من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته
الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او علم السامع او نحو ذلك كما
سيجيء فان قيل هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاولى نحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك المنفي اي بغير لا العاطفة
التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء بلا
قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه

داب رجل بزرگ وی نیست که آزار رساند غیر خود را

لا يوذي عمرو سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ولما كان النفي بلا العاطفة الاخرين اي انما
والتقديم فيقال انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخرين غير
مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي و
هذا كما لا يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو فانه يدل على نفي المجي عن زيد فيكون لا نفيا لذلك
الايجاب والتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجي من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا
من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في قولنا انا تميمي لا قيسي اذ لا
دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط
مجامعة المنفي بلا العاطفة الثالث ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان تقول لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون
الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
مجامعته للثالث في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي
والاستثناء ان يكون مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد
الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما ذكر في المفتاح

٦٦

كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحب
ذلك الشبح غير زيد مصراً على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفراداً أي حال كونه قصر إفراد نحو
وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري
عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا عالمين بكونه
غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما يعدون هلاكه أمراً عظيماً نزل
استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء و
الاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه
صلى الله عليه وسلم أو قلباً عطف على قوله إفراداً نحو إن أنتم إلا بشر مثلنا فالمخاطبون
وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا
منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا
اعتقاداً فاسداً من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا إن
أنتم إلا بشر مثلنا أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة
وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
حيث قالوا إن نحن إلا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه

لا يتعداها
تجاوز نكند
بمحمد رسالت را

منزلة

بوله وقولهم اي قول الرسل للمخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم وارخاء
العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث
يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم
من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا
اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف
على قوله كقولك لصاحبك هذا المثال للاصل اعني الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم
ذلك رفيقا مشفقا على اخيه فالاولى مثالا وعلى ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له انما
نحو انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال
على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر وبه عناية ثم تاكيده بان ثم تعقيبه بما يدل على التوبيخ والتقريع وهو قوله ولكن لا يشعرون
ومزيته اي انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي
عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد
او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا

ربما انما بات المعلوم منزلة المجهول

ثم ان انما يستعمل فيما لا يصر المخاطب بل يرد قول انكاره بادني تنبيه

هو كدم الكلام

الا يعقلون

ثم

پند پذیر شوند

التوقف الى الكلام

أولو الألباب فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه
منها أي كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب عمرا إلا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا
إلا درهما ونحو ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى
لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا إلا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما
ضرب زيد إلا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف أو
قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي إفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى
اعتبار ذلك وقل أي جاز على قلة تقديمهما أي تقديم المقصور عليه وأداة
الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو أن يلي المقصور عليه الأداة نحو ما ضرب
إلا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول أو ما ضرب إلا زيد عمرا في قصر المفعول على
الفاعل وإنما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما بإزالتهما عن حالهما بأن يؤخر الأداة
عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب عمرا إلا زيد فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود وإنما قال قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لأن
الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم
المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم
التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر ووجه الجميع أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول

٤٨

والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي
حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه
الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج يقتضي مخرجا عنه عام
ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد
وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا
ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا
يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس
وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وصفته فاذا اوجب منه اي من المقدر شيء بالا جاء
القصر ضرورة لبقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر

المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة

الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم

المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب

زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه

لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم

او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ بل ضمنا وغير كالا في كالا

افادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

افرادا او قلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لما سبق

فرائصح

فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم

الانشاء

قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه

او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني الغاء مثل

مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد

ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب

وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد

بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا

وكذا الظهور ان لفظ ليت مثلا استعمل المعنى التمني لا القول

ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم و
صيغتي التعجب ورُبّ ونحو ذلك فلا يبحث لنا عنهم هٰهنا
لقلة المباحث الانشائية المتعلقة بها ولان اكثرها
في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ان كان طلبا
يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع
طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل
امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقة ويتولد منها بحسب القرائن

ما يناسب المقام والانواع ای الطلب كثيرة

منها التمنی وهو طلب حصول شئ علی سبیل

المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط

امكان المتمنى بخلاف الترجی تقول لیت

الشباب يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان

المتمنى ممكنا بحسب ان لا يكون لك توقع

وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى

بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع

لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول



١٧

الجزم بانتفاعه والنكتة فى التمنى بهل والعدول

عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى

فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى

بل نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب على تقدير فان

١٨

نحو ليتنى فان النصب قرينة على ان لو ليت

على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها

باضمار ان وانما يضمر بعد الاشياء الستة والمناسب

ههنا هو التمنى قال السكاكى كأن حروف التنديم والتحضيض

وهى هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منها خبر كان اى كانها

ماخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين

لتضمنهما

لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني اي الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس
افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك
الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه
على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكن حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ
التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا البحث لكان بعدم القطع بذكر
وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب
حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة تامة بين امرين او لا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن
واي وكيف وكم واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن
واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم

التضمين دركيرايدن

لتضمينهما

لتضمينهما اياه

نظرا الى استعمالهما في الماضي

نظرا الى استعمالهما في المضارع

قوله والتصور ... القول بأن الهمزة في مثل قولك أدبس في الإناء أم عسل لطلب تصور المسند إليه أو المسند [illegible]
على الظاهر توسع والتحقيق أنها لطلب التصديق [illegible] فإن السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يدرك [illegible]
في تصورهما شيئا أصلا بل تصورهما على ما كان [illegible] التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه [illegible]
[illegible] التصديق بأحدهما مطلقا في الإناء [illegible] والمطلوب بالسؤال التصديق بأن أحدهما معين
[illegible] كالعسل [illegible] في الإناء [illegible] المصنف [illegible] لأنه لو كان [illegible]
المسند [illegible] أحدهما وعدم تعيينه [illegible] وكان أصل التصديق حاصلا [illegible]
التصديق حاصلا وإن المطلوب [illegible] المسند إليه أو المسند [illegible]

والاسمية أو لطلب التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه
أدبس في الإناء أم عسل عالما بحصول شيء في الإناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند
أفي الخابية دبسك أم في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا
لتعيين ذلك ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو ظاهر في أعمرا عرفت لا في أزيد قام فليتأمل والمسؤول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب
تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام
والفاعل في أأنت ضربت إذا كان الشك في الضارب والمفعول في أزيدا ضربت إذا كان
الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت
وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو
ولهذا أي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع نحو هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع
المفرد دليل على أن أم متصلة وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل
إنما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو لقبح ولا يمتنع لما سيجيء ولهذا أيضا

المفعول

والفاعل

ههنا

قال أم إذا كانت متصلة [illegible]

قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص
لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت
زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم
ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد
عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت
هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح
هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا راته فانها
تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا
في الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي في الحال بخلاف الهمزة وقوله في ان يكون الضرب واقعا في الحال
ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال
في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية او لا كقوله اتقولون على الله ما لا تعلمون

وقولك اتقوم زيد ام ابوك وا تشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما زعم بعضهم
في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله
فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لا يشتغل على احد من النحاة امتناع مثل سيجئ زيد
راكبا وسافر زيد غدا وهو بيت الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما
نؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي
قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذه اكثر من ان يحصى واعجب منه انه لا يشبه قول النحاة ان هذه
يجب تجريدها عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره
في بحث الحال حتى لا يجوز ياتيني زيد سيركب او لن يركب فتوهم منه انه يجوز تقييد الفعل العامل في الحال بحرف
عن علامات الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب بالحال واورد هذا المثال
دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع تقدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق و
عدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتداء وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء
الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال المزيد اختصاصها بالفعل
فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات

الافعال

بالسيف

اي فان كون زمانيا اظهر ... الماضي ... والاستقبال ... اظهر

اشتقاق

الافعال الا الى الزوائد التي هي علامة مدلولات الكلمات وهذا الى ولان لها مزيد

بالفعل كان نحو قيل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من قيل تشكرون ونحو قيل انتم

تشكرون مع انه موكد بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابرازه يستجد

في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من البقاء على اصله لان الاصل في

قيل تشكرون وقيل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة في الفعل تحقيقا في

الاول وتقديرا في الثاني وقيل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من قيل فانتم

شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل

من الهمزة فتركه معها ادل على ذلك اي على كمال العناية بما سيتجدد ولهذا اي ولان

هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به

الدلالة على الثبوت وابراز ما سيوجد في معرض الموجود وهي اي هل قسمان بسيطة

وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او موجودة

ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة

فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان

غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها

والباقي من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان

المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل ما يطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا

ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمى اي حقيقته التي

تسمى

طلول

لان هنا علة لدخولها على الفعل والفعل معلول لها ووجد العلة لعدم وجود المعلول فتخلف المعلول عن العلة غير جائز كما انه انزل للملك

وهو الكرو والدور

جائز كالانزال للملك

الى قوله فقيل لان ما فيه قول الاكثر وهو قول صاحب المفتاح

يعني بها هو كونها ما للاكثر اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من تعيين هل
البسيط والمركب منهما اي ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمعنى ان مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان
يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم
فهم منه معنى ما وان وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالماً بلغته حقايق ومفهومات
عليها الحدود وحقيقة ماهيته اما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم
لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول
التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن
عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع مذكور في الشفاء وتطلب
بمن العارض المشخص له اي الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا
من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكريم ونحوه ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك
ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس فانه لا يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك

تعيين

احد ما يكشف الحقيقة

بل جوابه ملك يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه ويسأل بأي عما يميز أحد المتشاركين
في أمر يعمهما وهو مضمون ما أضيف إليه أي نحو أي الفريقين خير مقاما أي أنحن أم
أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام فالمؤمنون والكافرون اشتركا في الفريقية فسألوا
عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل
بين كم ومميزه كما ذكرنا في الخبرية وكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو
التقريع والتوبيخ ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان
أو مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل تارة في مواضع التفخيم مثل
يسأل أيان يوم القيامة وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل
نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم أي على أي حال ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي موضع
الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف هو وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا أي من أين
لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين
المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناها من أين إلا أنه في
الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من أين عشرون لنا من أين أو مقدرة كقوله
أنى لك هذا أي من أين لك هذا على ما ذكره بعض النحاة ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما
تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن كالاستبطاء نحو كم دعوتك

والتعجب نحو ما لي لا أرى الهدهد لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لم يبصره
في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام
العاقل عن نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال
ما لي لا أرى الهدهد على معنى أنه لا أراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له
أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له لا يدل على
أن الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء
الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم المخاطب ذلك وهو أنك أدبت فلانا فيفهم منه
معنى الوعيد والتخويف فلا يحمل على السؤال والأمر نحو فهل أنتم مسلمون ونحو فهل من مدكر
والتقرير أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة أي
بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول
عنه الهمزة تقول أضربت زيدا في تقرير الفعل وأأنت ضربت في تقرير الفاعل وأزيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته البتة والإنكار كذلك أي بإيلاء المنكر الهمزة
كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون
رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله تدعون أغير الله أتخذ وليا وأما غير الهمزة فيجيء للتقرير
والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه ومنه
أي ومن مجيء الهمزة للإنكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن إنكار النفي نفي له

ونفي النفي

ومن النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على
الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون
بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا و
عليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة
فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله والانكار كذلك
كذلك اي على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان صورة اخرى وهي نحو ازيدا
ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما
فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون
ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكر او لا ينبغي ان يكون
اي ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك
يعني ان لا يتحقق العصيان وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او للتكذيب في
الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم على الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم
اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف
على ما قبله نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا عليه السلام كان كثير الصلوة
وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تامرك الهزء والسخرية

وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت

اي

عطف

كان

الهزوا

عتو از حد گذشتن و بی فرمانی کردن و سرکشی و تکبر شدن

لا حقيقة الاستفهام والتعجب نحو من هذا استحقارا بشأنه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس
رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ومن بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيه وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف الله العذاب بانه شديد
الفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته
فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله و
تهويل عذابه والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستبعاد بل المراد
استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون
بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار
من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبينات من الكتاب
المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف
على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافا
كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء منها قال المصنف والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل
غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو
وعد الامر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة
الى ذلك المعنى اعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل

تمن

صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين

فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس احدا اصلا والتهديد

اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف

مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شئتم والتعجيز نحو

فأتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف

اعني قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا او صفة للسورة والضمير لما نزلنا

او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا (او لعبدنا) قلت لانه

يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون

عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتا لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف

ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف

فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به قلت هذا احتمال عقلي لا يسبق الى

الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد

به وللبعض ههنا كلام طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين و

الاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة

او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة

وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو فاصبروا او لا تصبروا

ففي الاباحة كأن المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم

لان الامر للعاجز يستلزم التعجيز

لحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة
إليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما
الإصباح منك بأمثل أي بأفضل إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل إذ ليس ذلك
في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة
كأنه لا طماعية في انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء أي الطلب
على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل
بدون الاستعلاء والتضرع فإن قلت أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن
يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوي
بل من الأدنى أيضا ثم الأمر قال السكاكي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب عند الإنصاف كما في الاستفهام
والنداء ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع بين الأمرين
وإرادة التراخي فإن المولى إذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر
الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي أحدهما وفيه نظر لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ومنها أي
ومن أنواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في
قولك لا تفعل وهو كالأمر في الاستعلاء لأنه المتبادر إلى الفهم وقد يستعمل في غير
طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد
لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الأربعة يعني التمني

التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط

بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط

كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه

وفي الاستفهام اين بيتك ازرك وفي الامر اكرمني

اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن

خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لان

الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم

لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا

معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح

توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب

مقصود الذي ذلك المذكور لاالنفه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب

مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل النحاة الاشياء التي يضمر

الشرط بعدها خمسة اشار المصنف الى ذلك بقوله واما

العرض كقولك الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل

تصب خيرا فقوله من الاستفهام وليس شيئا اخر برأسه

لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي وامتنع حملها

على حقيقة

على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا

وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على

المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غيرها من

المواضع بقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه

اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله

هو الذی یجب ان یتولی وحده ویعتقد انه المولی

والسید وقیل لاشک ان قوله ام اتخذوا انکار توبیخ

بمعنی انه لا ینبغی ان یتخذوا من دونه اولیاء وحینئذ

یترتب علیه قوله فالله هو الولی من غیر تقدیر شرط

کما یقال لا ینبغی ان یعبد غیر الله فالله هو المستحق للعبادة وفیه

نظر

نظرا اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا

فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام الكار

فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اى ومن انواع الطلب النداء

وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وقد

يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب

الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم

قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل

والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها الرجل اصله

تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى

تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باي ووصفه المخاطب.

بل ما.

بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل هو فرع والمجموع

في محل النصب على انه حال ولهذا قال اي متخصصا من بين

الرجل وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله الرجال

والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال

والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع

موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كان

وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه

كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم

رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني

الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله رحمه الله

يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص في وقوعه واما غير البليغ فهو ذاهل عن

هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون انظر لانه في صورة

الامر وان قصد

٨٢

والا فهو ان قصد به الدعاء او التشجيع او تحميل المخاطب على المطلوب بان لا يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى ايضا اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه والمسند فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك الفصل والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اى تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى فى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملتين جهة

الباب السابع فى الفصل والوصل

فيعود الطالب لنفى طلب [illegible] غدا
فانه يحب طلب [illegible] على الذى [illegible]
ولا ينسب الطالب الى الكذب

لكمال او وجود او ضعف اليه اوعدم
كالبصر فانه ملكة لان البصر او السلب
عنه يقع [illegible] عدم البصر عنه
والبصر ملكة

وانما قيد عطف بعض الجمل على البعض
دون ان يقول عطف الكلام على الكلام ليشمل
الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لا
وان جملة الكلام والجملة مترادفين لكن
الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم
من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة
ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والصفة المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسناده

الجهة هي ما يقرب بين الكتابة والشعر التأليف

جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي
ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطي
ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بين الضب والنون وقوله نحوه اراد به ما يدل
على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان
لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن
العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لا بد للواو
عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين
كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع
مفعولي علم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من
اندراس هواه بدلالة البيت السابق والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم
اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو
اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم
تشريكه في كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال
على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه
حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي تقدير ان لا يكون للاولى محل من

علي

اللاوار

الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت
الثانية على الاولى به اى بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو
او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف
يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك
العاطف ظهرت الفائدة اعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى واما فى غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب
فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اى
ان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو اذا خلوا الآية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر من تقديم المفعول ونحوه
من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم
الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل
وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص
الفعلين كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة النحو والذوق والا عطف عطف على قوله فان كان
للاولى حكم وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد
على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين

كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او
شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالحاصل ان للجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة
السابقة الفصل فاخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى والاولى انشاء لفظا ومعنى وقال رائدهم هو الذي
يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي اقيموا نقاتل
فان موت كل نفس يجري بقدر الله لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فجملة نزاولها
في محل النصب مفعولا لقال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما
خبرا والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف
رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا او لانه عطف
على اختلافهما والتقدير لانه لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل
وعمرو نائم واما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الجملة الثانية مؤكدة للاولى تاكيدا معنويا

اي احد الكمالين فقط فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة
ومناسبة والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما
بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى

لدفع توهم تجوز أو غلط كرر لا ريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعلتا آلم طائفة من
الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة فإنه لما تحرج في وصفه
أي وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه أي في أنه وصف بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وقوله ببلوغه متعلق بالسداد في قوله بجعل المبتدأ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والمتوسل
ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد
فمعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب
في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع
قبل التأمل أنه أعني قوله في ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدوره عن روية وبصيرة فأتبعه
على نمط المبني للمفعول والرفع المستتر عائد إلى لا ريب فيه والمنصوب البارز إلى ذلك الكتاب أي جعل
لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب
وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه نفيا لتوهم الغلط ووزان في قوله وزان نفسه ليس زائدة
كما توهم أو تأكيدا لفظيا كما أن قوله ولو حكى هدى أي هادي للمتقين أي الضالين
الصائرين إلى التقوى تثنيا لذلك التوهم فوزانه أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب فإن
معناه أنه أي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها أي غايتها لما في تنكير هدى من
الإبهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب
لأن معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها أي
بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها لأنها المقصود الأصلي

من الاول فهذا انه اي هو ان يهدي للمتقين وهو ان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا
لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه بحالة منه او كونه الحكم
الثانية بدلا منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية حيث
يكون في الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضي
اعتناء بشانه اي شان المراد لنكتة ككونه اي المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء
بشانه اي بشان المراد لنكتة لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني قوله امدكم
بانعام الخ اوفى بتاديته المراد الذي هو التنبيه لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى — اي تباديه
بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشتمل على الانعام وغيرها والثاني اعني المنزل منزلة
بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته
لدلالته اي دلالة لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد
كفه عن الاقامة بل مجرد كراهة حضوره فوزانه اي وزان لا تقيمن
عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون

آنما

تأكيدًا او غيره داخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتبر بدل الكل لانه يتميز عن التأكيد
بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا انما لا يتحقق في الجمل لا سيما
التي ليس لها محل من الاعراب مع ما بينهما اي بين عدم الاقامة والارتحال
من الملابسة اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل
ذات محل من الاعراب مثل ما مرّ في اثر سورة كم لهما وانما قال في المعاني
اي الثانية اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال
وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها اي
للاولى لخفائها نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد
وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثانية بيانا وتوضيحا
للاولى وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من
باب عطف بيان الفعل من الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله
على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم ففي بين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها

اظهرها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم
انه عطف على ابكي فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها متحيرة في اودية الضلال واما كونها كالمتصلة
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي تنزيله الاولى وتدل عليه الفحوى منزلة السوال الواقع انما يكون لها
ويطلب الكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك تنزيله
منزلة السوال الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او مثل ان
لا يسمع منه اي من السامع شي تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل
القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السوال وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام
السكاكي ان الاولى تنزل منزلة السوال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى
مثل قطع الجواب عن السوال انما يكون على تقدير تنزيل الجملة الاولى منزلة السوال وتشبيهها
به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السوال كاف في ذلك اليه
اشير في الكشاف ويسمى الفصل لذلك اي لكونها جوابا لسوال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية ايضا تسمى استينافا ومستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة
اضرب لان السوال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل

فتنزيل ذلك السوال منزلة الواقع

اضرب

٨٦

مشتد دايم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب عليتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
فلان مريض فانما يسال عن مرضه وسببه لا ان يقال بل سبب عليتك كذا كذا لاسيما السهر
والحزن حتى يكون السوال عن السبب الخاص واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي
يعني ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد وهذا
الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن
تقوية الحكم بموكد ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء الاستحسان لا الوجوب والمستحسن في باب
البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما اي غير سبب المطلق والخاص نحو قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام اي فماذا قال ابراهيم جواب سلامهم قال سلام اي حييتكم بتحية احسن لكونها
بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل انني في غمرة
ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدايد كانه قيل اصدقوا ام كذبوا فقيل
صدقوا وايضا منه اي الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم اخر له ما ياتي باعادة اسم ما استونف
عنه اي وقع عنه الاستيناف واصل الكلام ما استونف عنه الحديث بحذف المفعول وتنزيل المتعدي
منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه
ما بني على صفته اي صفة ما استونف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليه نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة
القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه

لاتمال

اي عليه لم ونحوها بجنبه وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالمراد منه مطلقا ان يحتاج الى الاعادة

عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام قوله زعم العواذل وجه التخصيص عند السكاكي

الخ وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال

فيمن قرأها مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل او نعم رجلا

زيد على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ المحذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا قيمة

جوابا للسؤال عن تعيين الفاعل المبهم وقد يحذف الاستئناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه

نحو زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين في التجارة رحلة

الشتاء ورحلة الصيف الى الشام وليس لكم ايلاف اي سير الفقه من الرحلتين المعروفتين

كانه قيل اصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم الف وليس

لكم ايلاف مقامه لدلالته عليه او بدون ذلك اي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم

الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ اي هم نحن ولما

فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل

فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله وقولهم لا رد للكلام السابق

كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر كذلك وهذه جملة اخبارية وايدك

الله جملة انشائية لانها دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطف عليها لان ترك العطف

يوهم انه دعاء على المخاطب لعدم التناسب مع ان المقصود الدعاء بالتأييد فاينما وقع هذا الكلام

فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم قال لم يقع هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مستلزما المعطوف عليه مح

قوله

قوله فقلت لا وايدك الله ومن زعم ان قوله ايدك عطف على قوله فقلت ولم يعرف انه لو كان كذلك
لم يدخل الدعاء تحت القول ولم يلزم بحكم الحكاية فحينئذ قال للمخاطب لا وايدك فلا يبدله من
معطوف عليه واما التوسط عطف على قوله واما الوصل لدفع الايهام اما الوصل للتوسط للجملتين
بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وبحثه لوضوحه واما يكثر المراد فتركيب ستة عشر اد
فقط فقط عشر او فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا او معنى او معنى فقط بجامع ويكون
بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان
خبرا او معنى فقط ستة اقسام لانهما اما ان تكونا خبريتين لفظا ومعنى اما خبرا او الاولى
انشاء والثانية خبرا او بالعكس او كانتا خبريتين معنى لا لفظا اما انشائيتان او الاولى و
الثانية خبرا او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمصنف اورد القسمين الاولين مثالهما كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
لفظا او معنى الانشائيتين في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول وقوله تعالى كلوا واشربوا
ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا او معنى اورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا واشار الى
انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة وعاد لفظ الثاني فيها على انه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا
وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قوله وقولوا على لا تعبدون
مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا
وقوله تعالى وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب اي وتحسنون

بان يكونا لفظا او معنى بان يكونا انشائيتين او خبريتين او المتفقتان

يعني احسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا وانشاء معنى وفايدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما
لفظا فالملايمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى
الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر او بتقدير لمي
بتقدير من حين اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا فتكون
الجملتان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاول اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما اي بين الجملتين
يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى
والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد و
يكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي زيد و
يمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما
كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير للمناسبة بينهما اي
بين زيد وعمرو كالاخوة والصداقة والعداوة ونحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما
بسبب من الاخر ملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل
وان كان متحدين ايضا وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب
الشعر وطول القامة السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي

والمراد

والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى
في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شانها التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن
الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه
باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه لا يكفي في عطف الجملتين
وجود الجامع بين المفردين من مفرداتهما باعتراف المص غير المص عبارة السكاكي
وقال الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة
وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي الحقيقي
عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه كما تقرر في موضعه
وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل
فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل
اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما ونحو ذلك لانهما متماثلان بكونهما من افراد الانسان

والجواب أنه المراد بالتماثل هنا الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيجيء في التشبيه

او تضايف كما في الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر التشبيه

كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير انضمام

اليه فهو علة والآخر معلول والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد

آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه يحتال الوهم في

في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك و

ذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم

يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد

زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان

داخلان تحت جنس هو اللون ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض

المثلين حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر

فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد انما اختلف بالعوارض والعقل يعرف

انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين

يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات

والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم

والملكة لان الايمان هو تصديق النبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني

قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين

لا الاقرا

مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مومنا وقد يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف بهما اي بالملكات
كالاسود والابيض والمومن والكافر فيما مثال ذكر نوع من المتضادين باعتبار
الاشتمال على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما
وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد
وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من
قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليس بداخلين في مفهومي
السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي
يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
[illegible] شبه المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا
متضادين كالاسود والابيض لانه يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف
ولا يخفى ان المخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع انه
معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اي ما يشبه التضاد وشبه [illegible] وههنا
[illegible] لها منزلة التضاد مع انه لا يحضره احد المتضادين والشبيهين بها [illegible]
يحضره الاخر [illegible] عند الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة
بغير ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر او خياليا وهو
الذي يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما تقارن في

مجتمعة في الخيال إنما التقارن في الخيال أسباب مؤدية إلى ذلك وأسباب لا تأتي على الوطن للخيال

ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا وجمعا فكم من صور لا تنفك

بينهما في الخيال وهي أكثر محالا لا تجتمع أصلا وكم صور تغيب عن خيال وهي في خيال آخر لا يجتمع خط

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع لأن معظم أبواب الفصل والوصل وهو مبني

على الجامع [illegible] الجامع الخيالي فإن جمعه على مجرى الألف والعادة بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور

في خزانة الخيال وتباين الأسباب فيما يفوته الحصر ونظر إن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك

بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لأن التضاد من الخيال [illegible]

المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل هو من

معاني المدركة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض من قبيل المحسوسات

لا من الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما متضاد الآخر وهذا معنى يدركه

الوهم وفيه نظر لأنه لا يمنع إنا لا نسلم أن التضاد بين السواد والبياض [illegible]

السواد هو الانتباه [illegible] هذا مع ذلك [illegible]

من التماثل والتضايف وشبههما أنهما إن أضيفت إلى الكليات كانت كليات وإن أضيفت إلى

الجزئيات كانت جزئيات فليتدبر [illegible] بعضها على الأول

ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس

من المعاني فاعلمت كلام المفتاح مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار

مفرد من مفرداتهما وهو [illegible] ذلك حسب [illegible] صحته [illegible] في تحقيق [illegible]

وذلك

